رئيس اللجنة التأسيسية لجامعة لحج لـ(14 أكتوبر):

نعم ..لهذه الأسباب لحج مهيأة لإنشاء جامعة

قرار إنشاء الجامعة جاء لتلبية طموحات المجتمع في خلق نهضة تعليمية

جاء القرار الجمهوري بإنشاء جامعة لحج ليشكل رافداً في مضمار عملية التنمية، وخطوة هامة على طريق الوفاء بمتطلبات المجتمع .. وخلال الفترة (يوليو 2008م - يناير 2009م) عملت اللجنة التأسيسية للجامعة على إنجاز مفردات المرحلة الأولى بكفاءة عالية لتضع اللبنات الأساسية للمرحلة القادمة.

الأستاذ الدكتور أحمد مهدي فضيل رئيس اللجنة يستعرض في هذا اللقاء ما تم إنجازه.

حاوره/ فضل مبارك

التطورات العلمية والإنجازات التكنولوجية المتسارعة، وتدفع إلى إعادة بناء المجتمعات على أساس معرفي، يؤدي التعليم وبالذات التعليم العالي الدور الأساسي فيها، وغدت الجامعات في العصر الحديث من المقومات الرئيسة للدولة العصرية، وأصبح إنشاء هذا النوع من المؤسسات من أهم أولويات الدول على اختلاف أحجامها ومستويات نموها، ليس لحل مشكلات الحاضر فقط، وإنما أيضاً لمواجهة مشكلات المستقبل واليمن وبالرغم من التطور الذي حدث في التعليم في خلال الثلاثة العقود الأخيرة إلا أن مستوى التعليم لا يزال بعيداً عن المعدلات الإقليمية والعالمية كماً ونوعاً، إذا يقدر مؤشر التعليم في اليمن إلى (0,51) لعام 2003م وفق تقرير برنامج الأمم المتحدة، وهو ما يجعل اليمن في المرتبة الأدنى (قبل موريتانيا فقط) بين الدول العربية رغم تخلفها هي الأخرى في هذا المجال بما فيه التعليم الجامعي، وتواجه اليمن معضلة أخرى تتمثل في صعوبة تلبية احتياجات التنمية الشاملة وسوق العمل من الخريجين في المجالات العلمية والتقنية والتطبيقية.

ثانياً : استشعار القيادة السياسية بزعامة فخامة الأخ/ الرئيس علي عبدالله صالح بأن التعليم أساس النهضة وأساس الأمن القومي وقاطرة التقدم، وحجر الزاوية في رفع شأن الأمة، وإن تقدم الأمم يقاس بمعايير يأتي مستوى تأهيل الموارد البشرية علمياً ومهنياً في مقدمة هذه المعايير الدولية، توجهها (القيادة السياسية) بعملية تطوير التعليم العالي وتوسيعه.

ثالثاً: المؤشرات الديموغرافية في اليمن وما تشكله من ضغوط على التعليم العالي، ارتفاع النمو السكاني بما يزيد عن (3 %) والتزايد المستمر لعدد طلاب المراحل الأساسية والثانوي، وتضاعف عدد مخرجات التعليم الثانوي العام عاماً بعد آخر، والطاقة الاستيعابية المحدودة للجامعات اليمنية القائمة والحاجة إلى زيادة عدد الجامعات وتنوع كلياتها وتخصصاتها لتوفير فرص معقولة لقبول الطلاب وتأهيلهم، كاستجابة موضوعية لمتطلبات العصر ومواجهة التحديات الراهنة، وخلق حالة توازن بين مستلزمات تطور المجتمع وسياسة الدولة، خاصة وأن الوحدة اليمنية المباركة قد فتحت آفاقا واسعة لتلبية الحاجة الاجتماعية لكافة شرائح أبناء المجتمع وحقهم في التعليم الجامعي والتأهيل العلمي والمهني بشكلٍ غير مسبوق.

رابعاً: كل المؤشرات الجغرافية، والسكانية والتربوية، البنية التحتية الأساسية، والموارد البشرية المؤهلة، وقاعدة التعليم العالي المتوفرة في محافظة لحج، تؤهلها وتحقق جدوى اقتصادية واجتماعية وثقافية بامتياز لإنشاء جامعة لحج.

■ ما هي مقومات إنشاء جامعة في لحج من جميع الجوانب (الكثافة السكانية، وجود كليات، بنية تحتية أولية، مبان، كوادر، وغيرها)؟

- تتميز محافظة لحج بخصائص متعددة وتمتلك مقومات عديدة تجعل من عملية إنشاء جامعة فيها مشروع علمي تنموي ناجح، يحقق جدوى اقتصادية واجتماعية وفنية عالية على مستوى المحافظة ومحيطها المجاور وعلى مستوى الوطن اليمني ككل أهمها:

ويبلغ عدد سكان محافظة لحج حسب إحصاءات التعداد السكاني لعام 2004م (722,694) نسمة، ويرتفع حجم سكانها بحسب تقديرات عام 2009م إلى (761,160) نسمة، وتحتل محافظة لحج المرتبة العاشرة بين المحافظات، وتأتي بعد كل من تعز، والحديدة، وإب، وأمانة العاصمة وحجة، وذمار، وحضرموت، وصنعاء، وعمران على التوالي من حيث حجم السكان والجدير بالإشارة إلى أن المحافظات التسع الكبرى لديها جامعات، باستثناء محافظة حجة المشمولة بقرار فخامة الأخ/ رئيس الجمهورية (حفظه الله) رقم (119) لسنة 2008م بشأن إنشاء جامعات (لحج، أبين، الضالع، حجة، البيضاء)، وهو القرار نفسه الذي جسد استحقاق إنشاء جامعة لحج.

ومن الخصائص الديموغرافية الأخرى لمحافظة لحج أن نسبة (91,38 %) من السكان فيها هم ريف، و(8,7 %) حضر، أكثر من نصف سكان المحافظة هن إناث وشكلن نسبة (50,05 %) عام 2006م.

وتشير إحصاءات المسح التربوي أن عدد طلاب مرحلة التعليم الثانوي في محافظة لحج للعام الدراسي 2005/ 2006م بلغ (23324) طالباً وطالبة، وتبلغ نسبة الإناث فيهم (30,99 %) وأن إجمالي مخرجات التعليم الثانوي في المحافظة بلغ (6885) طالباً وطالبة للعام نفسه، وإن (82 %) منهم خريجون قسم علمي،(18 %) خريجون قسم أدبي، وتبلغ نسبة الذكور من الخريجين (69,3 %) ونسبة الإناث (30,7 %) تؤكد هذه البيانات على إقبال كبير على التعليم في المحافظة من الجنسين، وأن كانت نسبة الإناث منخفضة مقارنة بالذكور في المقابل توجد نسبة ضئيلة جداً من سكان المحافظة ملتحقين بالتعليم الجامعي بسبب محدودية الفرص المتاحة في المحافظة للتعليم الجامعي، واقتصار الموجود منها في المجالات الإنسانية باستثناء كلية ناصر للعلوم الزراعة العلمية الوحيدة، أن هذا الواقع يعزز حضور الجدوى الاجتماعية لإنشاء الجامعة.

توجد في محافظة لحج حالياً خمس كليات أكاديمية تابعة لجامعة عدن وهي كلية ناصر للعلوم الزراعة، وكلية التربية صبر، وكلية التربية يافع، وكلية التربية ردفان، وكلية التربية طور الباحة، تضم هذه الكليات (27) قسماً علمياً، وأكثر من (233) عضو هيئة تدريس وهيئة تدريس مساعدة.

ويوجد في محافظة لحج أيضاً عدد كبير من الكوادر المؤهلة علمياً ومهنياً في مختلف التخصصات الإدارية والطبية والفنية من أبناء المحافظة، منهم من يعمل في المحافظة نفسها ومنهم من يعمل في المحافظات الأخرى، بل عدد كبير منهم أعضاء هيئة تدريس مساعدة في الجامعات اليمنية الأخرى، وعلى سبيل المثال يعمل أكثر من (105) عضو هيئات تدريس وهيئات تدريس مساعدة من أبناء المحافظة في كليات جامعة عدن الأخرى (غير الكليات الخمس القائمة في المحافظة) وهؤلاء يمكن الاستفادة من بعضهم عند الحاجة لهم للعمل في إطار جامعة لحج.

تمتلك جامعة لحج مساحة كبيرة من الأراضي، ومباني ومنشآت الذي يمكن الاستفادة منها بالتنسيق مع الجهات المحلية والمركزية ذات العلاقة.

تتوفر في محافظة لحج كذلك بنية خدمات أساسية جيدة من مياه وكهرباء واتصالات وطرق وغيرها تشكل بنية تحتية مناسبة لإنشاء جامعة في محافظة لحج.

يوجد لمحافظة لحج حدود إدارية مع خمس محافظات (شمالاً محافظات البيضاء والضالع وتعز، جنوباً محافظة عدن، وشرقاً محافظة أبين، وغرباً محافظة تعز) وتبلغ مساحتها (13,46) ألف كم، وتتمتع محافظة لحج بتضاريس متنوعة، وتعنى بأنشطة مختلفة إلى جانب ما تمثله المحافظة كعمق استراتيجي وخلفية اقتصادية وخدمية للعاصمة الاقتصادية والتجارية لليمن ومنطقتها الحرة بوابة اليمن الاقتصادية (عدن) وسيكون لجامعة لحج أثر كبير في تطوير وإنعاش التنمية والحالة الاقتصادية العامة في المحافظة والمناطق المجاورة، وتحسن الخدمات الاجتماعية والثقافية والسياحية فيها.

■ أين تمكن الصعوبات خصوصاً وأنه يلحظ أحياناً تسارع الخطوات في التحضير وأحياناً ما يشبه الركود؟

- بالنسبة للشق الثاني من السؤال لجنة تأسيس جامعة لحج ولله الحمد عملت بتفاني وإخلاص وتعاون وتفاهم ونكران الذات وانسجام تام بين أعضاءها طيلة فترة عملها الستة الأشهر المحددة في قرار التشكيل ولم تخمل أو تضعف على الإطلاق، وكان له الأثر الأكبر في الوصول إلى تنفيذ كافة المهام الموكلة إليها في حدود المدة المحددة، أضافت عليها مارتأت أنه ضروري للتسريع بعملية التأسيس بقدر ما سمحت به الظروف والإمكانيات وما توفرت لها من سبل.

إما الصعوبات تركزت بشكل أساسي في موضوع عدم توفر المخصصات المالية وشحتها البالغة التي شكلت عائقاً كبيراً لم يساعد على تحقيق أفضل مما يمكن تحقيقه وكان للتفهم والدعم الكبير للأستاذ الدكتور رئيس جامعة عدن ومعالي محافظ محافظة لحج أثره الكبير في الوصول إلى هذه النتيجة.

■ مدى تفاعل الجهات الرسمية والأهلية والمجتمع مع فكرة إنشاء الجامعة؟ وهل من دعم يقدم أو وعود بتقديم الدعم؟ ومن أي الجهات؟

- من خلال متابعاتنا لإجراءات التأسيس والنزول الميداني في مؤسسات الدولة ودوائر الحكم المحلي، والتواصل مع فعاليات المجتمع المدني في المحافظة، نجد تعاوناً وتجاوباً كبيرين، ونلمس روح التفاؤل وتعليق آمال كبيرة على هذا المشروع خاصة وأن المحافظة لم تنشأ فيها مشاريع ذات تأثير حقيقي في حياة الناس.

■ وما هو الحديث الذي تود أن تقوله مسك ختام؟

- في اعتقادي قلت ما فيه الكفاية عن موضوع إنشاء جامعة لحج، وما تبقى هو الاعتراف مني بأن كل ما حققته اللجنة التأسيسية لجامعة لحج تم تحت رعاية وتوجيه ودعم كبير للأخوين أستاذ دكتور عبدالعزيز صالح بن حبتور رئيس جامعة عدن والأستاذ محسن علي ناجي النقيب محافظ محافظة لحج، مقدرين جهودهما المخلصة لما قدماه من تسهيلات ومتابعة للجنة التأسيسية لجامعة

نتطلع إلى البدء بتنفيذ المراحل اللاحقة قريباً

حرصنا على أن تشتمل الجامعة على تخصصات جديدة بعيداً عن الازدواج

■ ما هي الخطوات التي قمتم بها في هذا الصعيد وما يتم إنجازه؟

- الخطوات الأولى كانت تحديد مهام رئاسة اللجنة التأسيسية لجامعة لحج، وكذا مهام لجانها الفرعية (اللجنة الأكاديمية ولجنة شؤون الطلاب ولجنة الشؤون المالية والإدارية واللجنة الهندسية) ووضع اتجاهات خطة عمل اللجنة لتنفيذ المهام المناطة بها خلال فترة عملها المحددة، ورسم مصفوفة تنفيذ مهام خطة العمل، بعد ذلك قمنا بمراجعة مشروع مكونات جامعة لحج من كليات جديدة وأقسام ومراكز علمية وأي منها تأسس في عام الإشهار، ورؤية إعادة هيكلة كليات التربية (كلية التربية صبر، وكلية التربية ردفان، وكلية التربية يافع، وكلية التربية طور الباحة) وكلية ناصر للعلوم الزراعية، ومتابعة موضوع المباني في المحافظة المتاح ضمها لجامعة لحج بالتنسيق مع السلطة المحلية. الخطوة الثانية تمثلت في إعداد متطلبات تأسيس جامعة لحج من لوائح وأنظمة ووثائق ومخططات، أكاديمية وطلابية وإدارية ومالية، وموارد بشرية (أكاديمية وإدارية وفنية)، وتجهيزات تنظيمية وتقنية. والخطوة الثالثة هي إنجاز وثائق أرض الحرم الجامعي، وإعداد دراسة مشروع تسوير أرضية الحرم الجامعي لجامعة لحج متضمنة الرسومات والمواصفات وجدول الكميات، وإعادة تأهيل الكليات القائمة، والاستفادة من المباني الممنوحة للجامعة من السلطة المحلية.

والخطوة الرابعة ركزت على تأسيس نواة إدارة جامعة لحج، بتأجير مبنى مؤقت وتأثيثه وتشغيله لإنجاز أعمال الطباعة والتوثيق والاتصالات.

وما لم نتمكن من إنجازه خلال عملية التحضير لإنشاء جامعة لحج هو الأعمال المتعلقة بالحرم الجامعي، من مسوحات طبوغرافية والبنية التحتية للحرم الجامعي، ووضع المخطط العام التوجيهي الذي يحدد الكليات والمنشآت الجامعية المقترحة.

وفيما يتعلق بالكليات القائمة لم نتمكن من القيام بالحصر والتوثيق، وتقييم مبانيها هندسياً، ووضع تصور حول ربط الكليات القائمة بالحرم الجامعي، وكان ذلك بسبب عدم توفر الموارد اللازمة.

■ هل ترون من واقع تجربة العمل أن الظروف مهيأة لإنشاء جامعة لحج؟

- نعم ..أولاً لان العالم اليوم يعيش تحديات حضارية تفرضها